الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.6*

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
7 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماك – دونالد ..... (سورينام)

ولاحقا: السيد سباربر (نائب الرئيس) ..... (ليختنشتاين)

ولاحقا: السيدة شيبانوفيتش ..... (الجبل الأسود)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54180X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

انتخاب أعضاء المكتب

١ - **الرئيس:** قال إنه تم اقرار المرشحين الآتية أسماؤهم للعمل كنواب لرئيس اللجنة في دورتها السابعة والستين: السيدة ألفيين (جزر القمر)، وأيدتها المجموعة الافريقية؛ والسيدة شيبانوفيتش (الجبل الأسود) وأيدتها مجموعة دول أوروبا الشرقية؛ والسيد سبارير (ليختنشتاين)، وأيدته مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. أما فيما يتعلق بمنصب المقرر، فقد أيّدت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ترشيح السيد تارار (باكستان).

٢ - وانتُخب بالتزكية كل من السيدة ألفيين (جزر القمر)، والسيدة شيبانوفيتش (الجبل الأسود) نائبان للرئيس والسيد تارار (باكستان) مقررا للجنة.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/67/155, E/2012/30, E/2012/30/Corr.1, E/2012/30/Corr.2, A/67/156, A/67/97, A/67/96, A/67/218, A/C.3/67/L.3, A/C.3/67/L.4, A/C.3/67/L.5, A/C.3/67/L.6 and A/C.3/67/L.7) (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/67/157) (تابع)

٣ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إن المغرب يساوره القلق باستمرار بسبب ضلوع الجريمة المنظمة في الاتجار بالأسلحة، والمخدرات والأشخاص في منطقة الساحل والصحراء، ولذلك قام بوضع عدد من قوانين لمكافحة المخدرات وبرامج لمنع إساءة استعمال المخدرات. وذكر أن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أحاطت علما في تقريرها الصادر في عام ٢٠١١ بالنجاح الذي حققه المغرب في برنامج زراعة المحاصيل البديلة بخفضه انتاج القنب إلى حدّ كبير. ففي عام ٢٠٠٩، نظم المغرب الاجتماع الوزاري الأول للدول الافريقية المحاذية لساحل المحيط الأطلسي، الذي أسفر عن وضع خطة أمنية للمنطقة.

٤ - وأضاف قائلا إن الشبكات الإجرامية الدولية أصبحت تشكل خطرا جسيما يهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك بذلت حكومة بلده جهودا من أجل مواءمة قوانينها مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما عن طريق تعديل قانونها الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية. وأوضح أن القانون المغربي المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مطابق للمعايير الدولية. هذا وقد أنشأ المغرب وحدة لتجهيز البيانات المالية، كما أنه بصدد اتخاذ خطوات لإدراج الهيئة الوطنية للتراهة في الدستور. وهو يعمل أيضا على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويخطط لاستضافة اجتماع إقليمي للدول الافريقية الأطراف في الاتفاقية.

٥ - **السيد غلومنس رودي** (النرويج): قال إن المجرمين الدوليين غالبا ما يستفيدون من الملاذات الآمنة، والفساد، والثغرات الحدودية وضعف الرقابة التي تمارسها الشرطة لغرض الاتجار بالسلع غير القانونية. ومن الأمثلة على ذلك تدفق مادة الكوكايين من أمريكا اللاتينية مرورا بغرب أفريقيا ثم إلى أوروبا.

٦ - وتابع يقول إن بلده يوجه شرطته، رغم قلة مواردها، لمكافحة شبكات الإجرام، ويوفر العلاج لمدمني المخدرات بوصف الإدمان مرضا مزمنا. وذكر إنه ينبغي اتخاذ طائفة من التدابير لمكافحة الجريمة المنظمة، مؤكدا معارضة بلده لعقوبة الإعدام مهما كانت الظروف. وأشاد بإنشاء فرقة عمل الأمين العام المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وأكد رفضه استبعاد المجتمع المدني من عمليات استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الفساد أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٧ - **السيد شير** (الجزائر): قال إن مشكلة المخدرات في العالم أصبحت أكثر تعقيدا بسبب استعمال أنواع جديدة من العقاقير الاصطناعية، وارتباطها بالاتجار بالأسلحة ، والفساد، والجريمة الإلكترونية، والقرصنة، وتمويل الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر. وذكر أنه نظرا لطول حدود منطقة الساحل وثغراتها الكثيرة، فهي معرضة للخطر بشكل خاص، وأعرب عن دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل وضع استراتيجية منسقة لمكافحة الجريمة خاصة بالمنطقة.

٨ - وتابع يقول إن أكثر الأدوات فعالية في مقاومة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية هي القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورحب باستنتاجات الأمين العام الواردة في تقريره عن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/67/157)، وأكد على ضرورة إيلاء اهتمام بالروابط بين الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة المخدرات والتنمية الاقتصادية في سياق تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠ ووضع الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥. وزاد على ذلك قوله إن الوقت قد حان لإنشاء آلية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإضفاء قوة حقيقية على إعلان السلفادور الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٩ - وأردف يقول إن وفد بلده يرحب بالتدابير الأمنية التي تم اتخاذها في إطار خطة العمل الافريقية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة (٢٠٠٧-٢٠١٢). وأوضح أن الجزائر، بوصفها بلد عبور، تولي اهتماما خاصا لتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بمكافحة المخدرات. وتعكف الوكالة الوطنية لمراقبة المخدرات والإدمان على المخدرات على تنفيذ استراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ تقوم على ثلاث دعائم هي الوقاية والعلاج وقمع الاتجار بالمخدرات. وقد اعتمدت قانونا ينص على إعفاء الأشخاص الراغبين في الخضوع إلى العلاج الطبي لإزالة سُمية المخدرات من أجسامهم من المحاكمة. واتخذت أيضا تدابير لتوفير الرعاية لضحايا الاتجار بالبشر وفقا للصكوك الدولية. ثم أعرب عن تأييد وفد بلده لطلب مجلس الأمن إلى الاتحاد الافريقي أن يُعزز إطاره المتعلق بامكافحة الإرهاب، ودعوته إياه إلى تجريم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية.

١٠ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إنه على الرغم من التزام حكومة بلده بمكافحة زراعة القنب، فإن ذلك لا يمثل سوى عنصر واحد في حلقة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الأوسع نطاقا، والذي ينبغي مكافحته من خلال العمل الدولي في مراحل الإنتاج والاتجار والاستهلاك. وفي السنوات الأخيرة، أحرزت حكومة بلده تقدما ملموسا في مكافحة فكرة أن صناعة المخدرات أساسية لمعيشة المزارعين الأفغان. وذكر أن زراعة القنب انخفضت بنسبة الثلث تقريبا في السنوات الخمس الماضية، ولكن الجهود المبذولة في هذا الصدد كلفت حياة الكثير من الموظفين العاملين في مجال إنفاذ القانون، كما أن المكاسب التي تحققت كانت ضئيلة بسبب تقلب الحالة الأمنية. ووفقا للتقرير الأول الصادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات، الذي جرى تعميمه عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)، تمثل المخدرات المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، وهذا يعني أن أي خطة لمكافحة المخدرات في أفغانستان يجب أن تكون أيضا خطة لمكافحة الإرهاب.

١١ - وواصل قائلا إن بلده ملتزم بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد استضافت أفغانستان المؤتمر الوزاري ''قلب آسيا'' في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وحضرت في السنة السابقة المؤتمر الدولي لوزراء الخارجية ورؤساء الوكالات

المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لمواجهة مشكلة المخدرات في العالم، المعقود في ليما، والمؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر، المعقود في فيينا. واختتم قائلا إنه بالإضافة إلى أن أفغنستان مصدر لانتاج المخدارت، فهي تعاني أيضا من الآثار الضارة الناشئة عن إدمان المخدرات على السكان.

١٢ - **السيد سبابر** (ليختنشتاين)، (نائب الرئيس): تولى الرئاسة.

١٣ - **السيد إيبرديباف** (تركمانستان): تكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وقال إنها تعترف بالحاجة إلى تعزيز الأسس القانونية والسياسية للتعاون الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتؤيد الجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ إعلان السلفادور. وذكر إنها تتعاون بنشاط في مكافحة مخاطر التطرف والإرهاب، والجريمة المنظمة، والجريمة الإلكترونية، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص.

١٤ - ثم قال إن مكافحة الإرهاب، بوصفه مشكلة معقدة ترتبط بالهجرة غيرالقانونية، وغسل الأموال، والاتجار بالمخدرات والسلاح، هي من أولويات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجال مكافحة الجريمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وذكر أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب توفر أساسا قويا لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. بيد أن تنفيذها الفعلي صارت عملية معقدة بسبب تأخّر الاتفاق على الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

١٥ - وتابع يقول إن الانتاج غير القانوني للأسلحة النارية والأسلحة الخفيفة ونقلها يشكلان خطرا كبيرا على الأمن الدولي. ولا يزال العمل مستمرا في رابطة الدول المستقلة لإنشاء آليأت لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بما في ذلك اتخاذ ما يلزم من تدابير تنظيمية وقانونية وغيرها على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

١٦ - ومضى يقول إن الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص هي من مجالات النشاط المشترك الهامة. ويوفر مركز التدريس الدولي في مينسك، الذي يُدرب الخبراء على مكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص، أساسا للتدابير العملية التي تتخذها الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

١٧ - وبصورة أعمّ، تنفذ هذه الدول أنشطتها وفقا للبرامج الحكومية الدولية لمكافحة الجريمة، والإرهاب وسائر أشكال التطرف ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمؤثرات العقلية وسلائفها والاتجار بالأشخاص، للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ ، ووفقا لخطة عمل تنفيذ السياسات المتعلقة بالحدود المتفق عليها للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتولي الدول الأطراف أهمية كبيرة، في تنفيذ برنامج الرابطة لمنع الجريمة، للانضمام إلى اتفاقات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأشار إلى أنه تمت التوصية بأن تعجّل دول الرابطة في تنفيذ الاجراءات المحلية المتعلقة بدخول تلك الاتفاقات حيّز النفاذ.

١٨ - واستطرد يقول إن البرامج قيد التنفيذ تنص على تنفيذ عدد من أنواع العمليات الحدودية الخاصة بانتظام، ومن بينها عمليات حماية الموارد البيولوجية ومنع انتشار المخدرات المهربة وسلائفها في منطقة آسيا الوسطى. وذكر أن قاعدة البيانات الخاصة التابعة لمكتب تنسيق جهود مكافحة الجريمة المنظمة في أقاليم الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تعمل بفعالية. واختتم قائلا إنه لا شك أن إيلاء اهتمام بمسائل مكافحة الجريمة في المجلس المقبل لرؤساء الدول الرابطة سيعزز التطوير التدريجي للتعاون فيما بين هذه الدول.

١٩ - **السيدة زاسلانسكي** (إسرائيل): قالت إن إدمان المخدرات اختلال صحي مزمن، وإنه ينبغي معاملة مدمني

المخدرات بكرامة واحترام. وأعربت عن تقدير وفد بلدها للنهج الذي يركز على الصحة والجوانب الإنسانية، الذي يحتل موقع الصدارة في سياسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بمراقبة المخدرات. وذكرت أن الهيئة الإسرائيلية لمكافحة المخدرات تقدم خدمات متواصلة في مجال الوقاية والعلاج، وأن هذه الخدمات توفر أحيانا كبديل للسجن. ثم إنه تم وضع برامج لتغيير المواقف الإيجابية إزاء ثقافة المخدرات عن طريق استهداف الشباب بالتحدث لهم بلغتهم بواسطة الانترنت والشبكات الاجتماعية، كما يشارك الأبوان أيضا في عملية الوقاية.

٢٠ - وواصلت تقول إن قانون المخدرات الخطرة يُستكمل باستمرار حتى يظل مسايرا لكل ما يُستجد في مجال المخدرات الاصطناعية. وأنشأت الهيئة الإسرائيلية لمكافحة المخدرات مركزا وطنيا للرصد معنيا بالمخدرات والكحول لغرض جمع البيانات وتشجيع ممارسات العلاج على أساس الأدلة. وقامت، بالتعاون مع الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي، بإعداد حلقة عمل تدريبية مدتها شهر موجهة لممثلي البلدان النامية، شارك فيها أيضا مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وكررت في خاتمة بيانها تأكيد عزم بلدها الوفاء بالتزاماتها بوصفها بلدا موقعا على المعاهدات الدولية ذات الصلة بالمخدرات وبوصفها عضوا في لجنة المخدرات.

٢١ - **السيدة فيليتشكو** (بيلاروس): قالت إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالأشخاص، والفساد مشاكل حادّة، كما أن أصناف الجرائم الجديدة مثل الجريمة الإلكترونية، والاتجار غير القانوني بالممتلكات الثقافية والقرصنة في ازدياد كبير. ولهذا يتعين على الدول أن تواصل جهودها الشاملة من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الصكوك القانونية الدولية القائمة، وإنشاء شبكات ثنائية وإقليمية ودون إقليمية وعالمية موثوقة لتقديم المساعدة القانونية في المسائل الجنائية. وأضافت قائلة أن هناك حاجة إلى شبكة تتولى توفير المساعدة الفنية للدول من أجل تطوير إمكاناتها كاملة.

٢٢ - ومضت تقول إن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يقدم مساهمة كبيرة في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك أشكال الجريمة الجديدة، وفي توفير نظام فني واستشاري ضروري للدول من أجل التغلب على تلك المشاكل.

٢٣ - وزادت على ذلك قولها إن بيلاروس وضعت أساسا تشريعيا سليما لمكافحة الجريمة، وتنفذ برامج وطنية لمكافحة الجريمة والفساد، ومكافحة الاتجار بالأشخاص والهجرة غير القانونية. وهي تعكف حاليا على وضع برنامج موحد جديد لمكافحة الجريمة والفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وسيشمل توحيد التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة، والفساد، والاتجار بالأشخاص، والهجرة غير القانونية، والاتجار بالمخدرات، آخذا في الاعتبار الطابع المترابط لهذه الجرائم. وذكرت أن مكافحة الاتجار بالأشخاص هو من أولويات السياسة، وأنه يجري تنفيذ مشروع لتقديم المساعدة التقنية بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٣، ستقوم الجمعية العامة بإجراء تقييم لتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقالت إن وفد بلدها يطلب إلى رئيس الجمعة العامة أن يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لإجراء ذلك التقييم. وأوضحت أن تنفيذ الخطة أدّى إلى زيادة في عدد التصديقات على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها الإضافي. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، يعمل بفعالية.

٢٥ - واستطردت تقول إن الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيُعقد في فيينا، سينظر في إنشاء آلية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. ويجب أن يُصاغ القرار المتعلق بإنشاء هذه الآلية وفقا لما يخدم مصالح جميع الدول الأطراف في الاتفاقية، ويُعتمد بتوافق الآراء.

٢٦ - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يتطلع إلى عرض أول تقرير مواضيعي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن أنماط وتدفقات الاتجار بالأشخاص، في نيو يورك، وأعربت عن اعتقادها أنه ينبغي القيام بعروض مماثلة في فيينا وجنيف.

٢٧ - **السيد ماينا** (كينيا): قال إن أوجه الفشل التي تخللت الجهود العالمية لمكافحة المخدرات تدل على الحاجة إلى الأخذ بنهج جديدة. كذلك، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في افريقيا، يشكل مصدر قلق كبير. وأوضح أن استيلاء القوات الكينية وقوات الاتحاد الافريقي مؤخرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على مدينة كيسمايو التي كانت في قبضة حركة الشباب الإرهابية خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار، غير أنه على المجتمع الدولي فعل المزيد لوقف تدفق الأسلحة الفتاكة إلى الإرهابيين. ومن المشاكل الأخرى التي لا يمكن حلها في نهاية المطاف إلا عن طريق تسوية النزاع في الصومال مشكلة القرصنة قبالة سواحل شرق أفريقيا وفي منطقة الخليج. وذكر أنه منذ بداية العمليات العسكرية الكينية في عام ٢٠١١ لم تحدث أي أعمال قرصنة قبالة السواحل الكينية والصومالية، غير أنه يتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره في هذا المجال. واختتم قائلا إن حكومة بلده أصدرت مؤخرا قانونا عاما لمكافحة الاتجار بالبشر، كما أنها تعكف على إرساء أوسع الإصلاحات القانونية نطاقا منذ استقلال البلد.

٢٨ - **السيد أحمدُ** (نيجيريا): قال إن حكومة بلده عززت في السنوات الأخيرة آلية مكافحة المخدرات بهدف الوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية. وذكر أن الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون مكافحة المخدرات كشفت مؤخرا عن وجود مختبرين سريين لصناعة مادة الميتامفيتامين في لاغوس، كما حجزت، بالتعاون مع دائرة الجمارك النيجيرية، كميات كبيرة من المخدرات، وعرضت العديد من القضايا على المحاكم. وأفاد أن عمل الوكالات النيجيرية لمكافحة المخدرات قد حاز ثناء الشركاء الدوليين. ودعا إلى تعزيز التعاون العالمي لمواجهة الجرأة المتزايدة لدى تجار المخدرات وما تتسم به أساليب عملهم من تطور وابتكار. واختتم بالقول إن بلده أبرم خلال السنتين الأخيرتين اتفاقات ثنائية مع كل من جنوب افريقيا، والنرويج، وفرنسا، وسويسرا وبلدان أخرى، وسنّ قوانين تحرم المجرمين من التمتع بعائدات ثرواتهم التي يجنونها بطرق غير مشروعة.

٢٩ - **السيد كاساب** (أوكرانيا): قال إن حكومة بلده تولي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات أولوية قصوى، معتبرة إياهما من المخاطر الأمنية التي لا تقلّ خطرا عن الإرهاب. وقد اعتمدت مؤخرا قانونا جديدا لإنفاذ الاجراءات الجنائية يتضمن أكثر الأحكام تقدمية وديمقراطية وأكملها، وذلك بهدف التصدي لخطر الجريمة الإلكترونية المحدق.

٣٠ - وتابع يقول إن أوكرانيا ملتزمة بتنفيذ إعلان السلفادور الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي تتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الثالث عشر الذي سيعقد في قطر في عام ٢٠١٥. وزاد على ذلك قوله إن أوكرانيا،بوصفها بلد منشإ وعبور ومقصد في الآن نفسه، فهي تدعم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في إطار خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتشيد بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال،

وترحب بالاستراتيجية الشاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

٣١ - واستطرد يقول إن الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي من أجل استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين اعتمدهما لجنة المخدرات في عام ٢٠٠٩ ساعدا على زيادة فعالية التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات. وذكر أن بلده يولي أهمية كبرى لاعتماد نهج متكامل لمكافحة المخدرات غير المشروعة، يحافظ على الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان. ولفت الانتباه إلى القرار الذي اعتمدته لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والخمسين في عام ٢٠١٢، الذي تؤكد فيه على توفير العلاج لمدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا كبديل للسجن. وفي أيار/ مايو ٢٠١٢، وفي شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استضاف بلده مؤتمرا دوليا رفيع المستوى لوضع نهج شامل ومتكامل للوقاية والعلاج من الإدمان بالمخدرات وما يتصل بذلك من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذي ركز على صياغة استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات لأوكرانيا تمتد حتى عام ٢٠٢٠.

٣٢ - **السيد خامونغون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومة بلده ملتزمة بمكافحة الجريمة المنظمة من خلال تعزيز الأطر القانونية الوطنية وتبادل المعلومات الدولية والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

٣٣ - وأضاف قائلا إن الاتجار بالمخدرات يعوق التنمية، ولذلك ينبغي معالجة أسبابه على نحو منهجي ومستدام أكثر. وذكر أن حكومة بلده خفضت انتاج الأفيون بنسبة ٩٤ في المائة في الفترة ما بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٦، ولكن زراعة القنب ازدادت خلال السنوات الأخيرة بسبب تحوّل اهتمام المجتمع الدولي نحو مجالات أخرى. وأوضح أن الفقر وارتفاع سعر الأفيون وصعوبة الوصول إلى مناطق زراعة الخشخاش كانت السبب في هذه الزيادة. ولذلك، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٣٤ - وتابع يقول إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي في الوقت نفسه بلد منشإ للإتجار بالبشر وبلد عبور ومقصد. ولهذا قامت الحكومة بوضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تشرف على تنفيذهما لجنة وطنية، وسنّت أيضا قوانين لمكافحة الاتجار كما عدّلت القانون الجنائي لفرض عقوبات أشدّ. واختتم قائلا إن بلده شارك في مبادرة ميكونغ الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار بالبشر وفي خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالبشر.

٣٥ - **السيد رضا بشير ترار** (باكستان): قال إن الجريمة المنظمة الدولية تهدد الأمن البشري وتعوق التنمية. وذكر أن الزيادة في الطلب على المخدرات في العالم المتقدم أدى إلى الزيادة في العرض من العالم النامي. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يركز على خفض الطلب. وينبغي تعزيز لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كما ينبغي أن يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات. وقال أيضا إن اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات، والتي باكستان طرف فيها، توفر الإطار المناسب للتعاون الدولي الضروري لمعالجة المشكلة.

٣٦ - وتابع يقول إنه على الرغم من الانخفاض الكبير في محصول الأفيون غير المشروع، لا تزال باكستان تعاني بوصفها بلد عبور. وذكر أن حكومة بلده أطلقت، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج

القطري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، الذي يأخذ جميع جوانب المشكلة في الاعتبار.

٣٧ - وزاد على ذلك قوله إن هناك حاجة إلى نهج إقليمي منسق. وعلى الرغم من أن باكستان جزء من استراتيجية قوس قزح التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن المبادرة الثلاثية، لكن حجم المشكلة يتطلب مساعدة شاملة، بما في ذلك توفير المعدات التقنية. وشاركت حكومة باكستان أيضا في البرنامج الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمتعلق بأفغانستان والبلدان المجاورة، وفي مبادرة ميثاق باريس.

٣٨ - وأضاف قائلا إن خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تجسد تصميم المجتمع الدولي على معالجة المشكلة. وذكر كذلك إن حكومة بلده سنّت قانونا لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته في عام ٢٠٠٢ وأنشأت وحدة مكافحة الاتجار ضمن وكالة التحقيقات الاتحادية.

٣٩ - وأردف يقول إنه يتعين على الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تتبادل المعلومات المتعلقة بإيرادات الجريمة وأن تتغلب على العوائق الناشئة عن سرية المصارف. هذا ووقعت حكومة بلده على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وأنشأت وحدة للرصد المالي بموجب قانون عام ٢٠١٠ بهدف منع غسل الأموال.

٤٠ - واسترسل يقول إن برنامج الوصول إلى العدالة الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٢، بمساعدة من مصرف التنمية الآسيوي، ساعد على تقليص حجم القضايا المتراكمة لدى المحاكم. وفي إطار حماية الحدود الباكستانية، قامت الحكومة، بمساعدة دولية، بتطبيق نظام يوفر للسلطات المعنية المعلومات اللازمة للتعرف على المسافرين.

٤١ - واختتم كلامه قائلا إن أفضل طريقة للتصدي للجريمة الدولية هي من خلال اتباع نهج شامل والالتزام بالتمويل الطويل الأجل، ولذلك فإن وفد بلده يؤيد طلب الأمين العام توفير تمويل ثابت لآليات الأمم المتحدة المعنية.

٤٢ - **السيد أوليباري** (كوستاريكا): قال إن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة تلحق أضرارا بالصحة العامة والشبكات الاجتماعية، وتشوه المؤشرات الاقتصادية، وتعوق التنمية المستدامة، وتولد الفساد، وتُضعف سيادة القانون، وتعزز الجريمة، بل وتدمر المؤسسات.

٤٣ - وأضاف قائلا إن على هيئات الأمم المتحدة أن تتصرف من أجل الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وينبغي توخي نهج متوازنة ومتعددة القطاعات، تكون ذات أبعاد وطنية وإقليمية وعالمية، وتراعي مسؤوليات البلدان المشتركة، ولكن المتباينة، وموقعها في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة التي تشمل منتجي المخدرات والمتاجرين بها وموزعيها ومستهلكيها، وتجار السلاح وغاسلي الأموال. وينبغي أن تبذل البلدان المستهلكة المزيد من الجهد من أجل القضاء على الآلية الاقتصادية التي تدعم تجارة المخدرات، وتُثني الناس عن الاستهلاك، وتوفر العلاج للمدمنين. وقال إن النهج السابقة كانت تميل إلى التركيز على سجن الأفراد بدلا من استهداف الموزعين، أوغاسلي الأموال أو تجار السلاح.

٤٤ - وتابع قائلا إن أمريكا الوسطى تضررت كثيرا بالاتجار بالمخدرات بسبب موقعها الجغرافي. ذلك لأن المنطقة غير قادرة على تحمل تكاليف مكافحة تجارة المخدرات، كما أنها تتم على حساب الموارد المخصصة للتنمية. ولذلك فهو يحثّ على زيادة التعاون في تنفيذ الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى.

٤٥ - وأوضح أن الاستراتيجية الشاملة التي تنفذها الحكومة تشمل الرقابة على المخدرات، و ضبط الأموال والأسلحة، وتفكيك المنظمات الإجرامية، وتعزيز المؤسسات

العمومية، وتحسين تدريب الشرطة، ومنع الجريمة، والتنمية الاجتماعية، وإتاحة المزيد من الفرص للشباب، وتحسين الأمن وإعادة تأهيل المدمنين. واختتم قائلا أن الاستراتيجية حققت نتائج بالفعل، إذ انخفض معدل جرائم القتل كثيرا في الفترة ما بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٢، كما ازدادت عمليات ضبط المخدرات غير المشروعة.

٤٦ - **السيد الشهواني** (قطر): قال إن بلده قام بمراجعة قوانينه بهدف جعلها متمشية وأحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكر أن الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية توفر المأوى لضحايا الاتجار بالبشر، في حين تقوم المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر بتنفيذ استراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة بكافة أشكالها. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، استضافت قطر منتدى الدوحة الثاني لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي أطلق المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. هذا وستستضيف قطر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥.

٤٧ - وتابع قائلا إن استراتيجية دولة قطر لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ حققت نجاحا في خفض العرض والطلب على المخدرات غير المشروعة. وزاد على ذلك قوله إنه يجري تنفيذ حملة وطنية للتوعية بمخاطر المخدرات من خلال المحاضرات والندوات في المدارس، والأندية الرياضية، والتجمعات الشبابية، والمعاهد والكليات العسكرية. وأصبحت قطر طرفا في كل من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. ودعا في خاتمة بيانه إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة آفة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة المرتبطة بها، والتي تشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٨ - **السيد ليم** (سنغافورة): قال إن إساءة استعمال المخدرات يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمعات كافة، ويمكن أن يهدد كيان دولة مثل سنغافورة، التي يعتمد اقتصادها على أخلاقيات عمل راسخة. وذكر أن حكومة بلده لا يسعها أن تترك مواطنيها يدمنون المخدرات، ولذلك فهي تطبق سياسة عدم التسامح المطلق، التي يتم في إطارها إلقاء محاضرات في المدارس عن الآثار الضارة للمخدرات، كما يجري تنفيذ عمليات للكشف عن مستعملي المخدرات، وغلق أوكار تعاطي المخدرات واعتقال تجار المخدرات. ولذلك انخفض عدد المعتقلين من متعاطي المخدرات كثيرا ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠١١.

٤٩ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بمساعدة متعاطي المخدرات على العودة إلى أسرهم وأماكن عملهم. فهم يخضعون لبرامج تدخل في مراكز التأهيل، كما يحصل البعض منهم على مزيد من الرعاية لمساعدهم على الاندماج من جديد في المجتمع. ويجري في إطار المبادرات المجتمعة مناظرة متعاطي المخدرات مع المتطوعين الذي يوفرون لهم دعم الأقران ونموذجا يحتذى به.

٥٠ - وأردف يقول إنه على الرغم من أن كيفية عدم تجريم تعاطي المخدرات أو إضفاء الطابع الطبي على مكافحة المخدرات أمر غير واضح، فإن وفد بلده يؤيد جهود الأمم المتحدة والبرامج الدولية في هذا المجال. واختتم قائلا إن حكومة بلده لا تسمح بتوزيع المخدرات أو بيعها، غير أن ارتفاع عدد الأنواع البديلة الأرخص ثمنا يضطرها إلى مواكبة آخر التطورات في مجال مكافحة المخدرات وإعادة النظر بانتظام في ممارساتها.

٥١ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن بلدها طرف في معظم الصكوك الدولية المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر، كما يحرص على تحديث قوانينها الوطنية بما يتماشى وأحكام تلك الصكوك. وذكرت أن بلدها التزم بتطبيق جميع قرارات الإنتربول، واحتضن العديد من الفعاليات الإقليمية والدولية بهدف مكافحة الاتجار بالبشر، والهجرة غير المشروعة، واستقدام العمالة الأجنبية بصورة غير مشروعة والاتجار بالأعضاء البشرية. وعلى الرغم من أن الاتجار بالبشر ليس مشكلة في سوريا، فقد أصدرت الحكومة قانونا بشأن التعاون الدولي في مكافحة مثل هذا الاتجار وتوفير الحماية لضحاياه، ونظمت حملة توعية بشأن هذا الموضوع.

٥٢ - وأشارت إلى ما شهده العالم في الفترة الماضية من تنامي ظاهرة تهريب الدول المهيمنة للمرتزقة والاتجار بهم سعيا إلى تحقيق أهدافها التوسعية والاستعمارية في البلدان النامية، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وأوضحت أن عناصر من تنظيم القاعدة ومرتزقة تم تدريبهم ومدهم بالسلاح قد تسربوا إلى بلدها لتأجيج أعمال العنف والقتل، بدعم كامل من بعض الأطراف الدولية والإقليمية. وفي حين تحاول الدول الراعية لهذه الجماعات إخفاء هويتها فتطلق عليها تسميات من قبيل الشركات الأمنية الخاصة بما يوحي بأن غرضها هو حماية المدارس أو البعثات الدبلوماسية، فإن الحقيقة هي أن تلك الدول تستغل هذه الجماعات الإرهابية لشن حروب بالوكالة. ودعت تلك الدول إلى التقيد بالتزاماتها وقالت إنها على يقين من أن الأمم المتحدة قادرة على التصدي للإتجار بالأشخاص وتهريب المرتزقة إذا ما توافرت لدى الدول الأعضاء الإرادة السياسية الصادقة.

٥٣ - ومضت تقول إن بلدها يُثمن الدعم التقني الذي يقدمه المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودعت إلى ضرورة تعزيز الموارد المتاحة لهذا المكتب. واختتمت كلامها بالقول إنه ينبغي الكشف عن الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الإرهاب والاتجار بالمخدرات والبشر، وينبغي منع هذه الجرائم عن طريق إنهاء النزاعات الإقليمية ودعم التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة.

٥٤ - **السيد الحبيب** (إيران (جمهورية - الإسلامية)): قال إن حكومة بلده برهنت على تصميمها على مكافحة إساءة استعمال المخدرات عن طريق قطع طرق العبور من أفغانستان وهو ما كلفها ثمنا غاليا من الأرواح والأموال. فقد حشدت ٣٠ ٠٠٠ جندي على طول حدودها الشرقية، كما عززت نقاط التفتيش التابعة لها لمنع دخول قوافل الاتجار إلى البلد وتدمير ما ينجح منها في عبور الحدود. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، قام المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بزيارة إلى منشآت تم بناؤها على طول عدة أميال وتشمل جسورا، وقنوات، وجدران خرسانة، وحواجز، وأسلاك شائكة.

٥٥ - وتابع يقول إن الحكومة الإيرانية توفر الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية للاجئين الأفغان الذين يتعاطون المخدرات وللعائدين. وهذا البرنامج وضعه وعززه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٦ - وزاد على ذلك قوله إن القوات الإيرانية تسللت إلى عصابات المخدرات وتنفذ عمليات سرية، وتقوم بأعمال المراقبة ونصب الكمائن للقوافل وتتبعها والاشتباك معها بالسلاح. وبذلك تمكنت جمهورية إيران الإسلامية من مصادرة كميات من المخدرات تفوق ما صادره أي بلد آخر في عام ٢٠٠٩.

٥٧ - ومضى يقول إن حكومة بلده تعاونت مع البلدان المجاورة ومع البلدان الواقعة على امتداد طريق البلقان للإتجار

بالمخدرات. وتتبادل شرطة مكافحة المخدرات ومقر مراقبة المخدرات المعلومات مع البلدان الأخرى في المنطقة. وقال إن حكومة بلده ساعدت في إنشاء وحدة تنسيق مراقبة المخدرات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي، واستضافت أول اجتماع لرؤساء دوائر شرطة مكافحة المخدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في آب/أغسطس ٢٠١٠. ووقّعت إيران أيضا على وثائق التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، وشاركت في اجتماعات لجنة المخدرات والشركاء في ميثاق باريس.

٥٨ - واختتم كلامه قائلا إن العديد من المواد الأفيونية المنتجة في أفغانستان والتي صادرتها جمهورية إيران الإسلامية كانت متجهة إلى أوروبا. ولذلك، فإن البلدان تشترك في المسؤولية عن معالجة المشكلة، كما أنه من الضروري تقديم الدعم المالي والتقني لإيران.

٥٩ - **السيد سين** (ميانمار): قال إن حالة المخدرات في العالم تبدو قاتمة بسبب الزيادة في انتاج الأفيون غير المشروع. ولا بد من زيادة التعاون الدولي وتحسين المساعدة من أجل التصدي لهذه المشكلة في منطقة جنوب شرقي آسيا. وينبغي اتباع نهج شامل في معالجة الأسباب، مع التأكيد أكثر على تبادل الخبرات بين الحكومات. كذلك، ينبغي إعطاء أولوية عليا لإنفاذ القوانين.

٦٠ - وأردف يقول إن حكومة بلده تنفذ المرحلة الأخيرة من خطة القضاء على المخدرات التي تمتد فترة ١٥ سنة، وتنتهي في عام ٢٠١٤، والتي تشمل الحدّ من العرض، وإنفاذ القانون، ومشاركة المجتمع المحلي والتعاون الدولي. وأوضح أن الاستراتيجيتين اللتين تنفذهما الحكومة هما القضاء على المخدرات كمهمة وطنية والقضاء على زراعة القنب من خلال توفير سبل عيش بديلة للسكان في مناطق زراعة القنب.

٦١ - وتابع يقول إن زراعة القنب في ازدياد على الرغم من أن حكومة بلده دمّرت في موسم ٢٠١١-٢٠١٢ مساحة مزروعة قنبا تفوق ثلاثة أضعاف ما دمرته في السنة السابقة.

٦٢ - كذلك، تم تكثيف العمل في مجال إنفاذ القانون، مع اتخاذ اجراءات قانونية ضد ٣ ٤٧١ جانيا، ومصادرة كميات كبيرة من المواد المخدرة.

٦٣ - واختتم كلامه بالقول إن حكومته تعمل مع بقية الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لجعل المنطقة خالية من المخدرت بحلول عام ٢٠١٥. وهي ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي، وتتطلع إلى الحصول على المزيد من المساعدات المالية والتقنية لمعالجة المشكلة.

٦٤ - **السيدة هادي** (اليمن): قالت إن الفقر والتأثيرات السلبية لبعض جوانب العولمة تفاقم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وذكرت أن اليمن صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، واتخذت عددا من الاجراءات التنفيذية منها إصدار عدد من القوانين وإنشاء عدد من الهيئات الوطنية.

٦٥ - وتابعت تقول إن اليمن أنضمت إلى اتفاقيات الأمم المتحدة للأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ المتعلقة بمكافحة المخدرات غير المشروعة، ووقعت على عدد من الاتفاقات الثنائية لتقديم مهربي المخدرات للعدالة. وأصدرت أيضا في عام ١٩٩٣ قانونا لمكافحة المخدرات وأنشأت وكالة بوزارة الداخلية معنية بالتصدي للإتجار غير المشروع بالمخدرات في المنافذ البحرية والبرية. ونظمت كذلك العديد من حملات التوعية بأضرار المخدرات وخطورتها على الفرد والمجتمع. وأردفت تقول إن اليمن أصدرت أيضا قوانين، وأنشأت آلية لهذا الغرض وأنها تتعاون على الصعيد الإقليمي لمكافحة

الاتجار بالبشر. وأكدت على أهمية توفير العلاج للضحايا والتوعية.

٦٦- السيدة تشيبانوفيتش (الجبل الأسود)، نائبة الرئيس، تتولى الرئاسة

٦٧ - **السيد أسلوف** (طاجيكستان): قال إن طاجيكستان وقعت على مدى ١٧ سنة منذ أن انضمت إلى اتفاقيات مكافحة المخدرات للأعوام ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٨ على ما يزيد عن ٣٠ اتفاقا دوليا يتعلق بمكافحة المخدرات.

٦٨ - وأضاف قائلا إن التقديرات تشير إلى أن الأموال التي أُنفقت على المخدرات تفوق ما أنفق على الغذاء أو السكن أو الملبس أو التعليم أو الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار المخدرات يصحبه ارتفاع في معدلات الجريمة المنظمة، وتفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز وأمراض أخرى، وهذه عوامل مدمرة للإمكانات البشرية للمجتمع. وذكر أن عدد مستعملي سلائف الأمفيتامين يفوق الآن عدد مستعملي الأفيونات والكوكايين معا. وأوضح أن المشكلة تتمثل في ان تدابير مكافحة المخدرات تتخذ أساسا على الصعيد الوطني، أو على الصعيد الإقليمي في أفضل الأحوال، في حين أن الاتجار بالمخدرات مشكلة عالمية.

٦٩ - وأردف يقول إن طاجيكستان التي تقع بين البلد المنتج الرئيسي للأفيون والهيروين والبلدان المستعملة لهما، تقوم بدور الحاجز الذي يحول دون تهريب المخدرات. فعلى مدى فترة اثني عشر عاما، ضبطت السلطات ما يزيد على ٧٣ طنا من المواد المخدرة، أي ما قدره ١٧٧ مليون جرعة مخدرات لم تصل إلى المستعملين، مما أنقذ أكثر من ١٤ مليون شخص من إدمان المخدرات ومنع أكثر من ٥, ١ بليون شخص من التعامل مع جمعيات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

٧٠ - واسترسل يقول إنه لا يمكن صدّ هجمة المخدرات بنجاح إلا عن طريق مضاعفة الجهود الجماعية من أجل إرساء تعاون إقليمي فعال يكون أساسا قويا لبناء شراكة عالمية لمكافحة خطر المخدرات. ويتوقف إقامة مثل هذا التعاون داخل منطقة آسيا الوسطى إلى حد كبير على نجاح تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ولتحقيق ذلك التعاون، يجب توفير المساعدة الاقتصادية والتقنية والإنسانية اللازمة، بما في ذلك الطرائق البديلة لتنمية القطاع الزراعي، وكهربة الريف، واتخاذ تدابير لإنشاء وظائف دائمة، وتحسين التعليم بهدف تسوية المشاكل الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٢، حددت طاجيكستان لنفسها هدفا يتمثل في وضع استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠. وأعرب عن امتنان حكومة بلده للمجتمع المدني، ولا سيما المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، للمساعدة التي تلقتها منهما في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعزيز التعاون الدولي.

٧١ - **السيد يونغ جين هو** (جمهورية كوريا): قال إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي جعل العالم أكثر أمانا من خطر المخدرات والجريمة، فإن المشكلة تتخذ أشكالا مختلفة كل يوم، وبالتالي تظهر الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر تنسيقا.

٧٢ - وأضاف قائلا إن الفضاء الإلكتروني مجال يشهد تغيرا سريعا على الصعيد العالمي. فالجماعات الإجرامية تنشط في هذ الفضاء لأنه يوفر لها أدوات جديدة لغسل الأموال والاحتيال. وظهرت أيضا تهديدات جديدة، بما في ذلك الجريمة الإلكترونية، وتسرب المعلومات الشخصية، والمحتويات المغرضة والتسلط عن طريق الإنترنت. وذكر أن حكومة بلده تقدم المساعدة التقنية للبلدان النامية في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية. ففي عام ٢٠١٠، أطلق المعهد الكوري لعلوم الجريمة المنتدى الافتراضي لمكافحة الجريمة الإلكترونية في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة، وعرض تقديم تدريب مكثف على الأدلة الرقمية، والتحقيق في الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات. ثم قال إنه يرحب بتقرير الأمين العام (A/67/97)، الذي يقترح فيه عقد حلقة عمل عن الجريمة الإلكترونية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي سيعقد في عام ٢٠١٥. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، ستستضيف حكومة جمهورية كوريا مؤتمر الفضاء الإلكتروني في سيول، وهو محفل رفيع المستوى تشارك فيه الحكومات، وأرباب الصناعة، والمجتمع المدني ومجتمع الإنترنت التقني. وأعرب عن الثقة في أن يستكشف المؤتمر أساليب لتطوير فضاء إلكتروني مفتوح وآمن.

٧٣ - وتابع كلامه فقال أن تبادل المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون والمنظمات الدولية، وفيما بين البلدان المنتجة للمخدرات وبلدان العبور وبلدان الاستهلاك مسألة أساسية من أجل إقامة تعاون فعال في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بدور بالغ الأهمية في توزيع البيانات والتحليل. وذكر أن حكومة بلده واصلت تقديم الدعم لهذه الأنشطة عن طريق المساهمة في البرنامج العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لرصد العقاقير التركيبية: برنامج التحليل والإبلاغ والاتجاهات. واستطرد يقول إنها استضافت كذلك شبكة المكتب الإقليمي للاتصالات الجمركية لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الجمارك العالمية منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، وأطلقت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ مركز آسيا والمحيط الهادئ لتنسيق المعلومات المتعلقة بمكافحة جرائم المخدرات.

٧٤ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): تكلمت في إطار ممارسة حق الردّ فقالت إن البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين خلال الجلسة الخامسة للجنة كان خروجا لا داعي له عن بند جدول الأعمال ويعكس عدم إلمامه الكامل بالوضع في سوريا. وأوضحت أن الأعمال الإرهابية التي تُرتكب في بلدها قد وصفتها لجان مجلس الأمن المعنية بجرائم عابرة للحدود الوطنية وإرهاب دولي. فقد تعرضت عاصمة بلدها خلال اليومين الماضيين إلى تفجيرات إرهابية تبنتها مجموعات إرهابية معروفة بانتسابها إلى تنظيم القاعدة، بما في ذلك جبهة النصرة. وقد تم تحديد هويات الفاعلين، وتبيّن أنهم غير سوريين كلهم.

٧٥ - وزادت على ذلك قولها إن عبور المرتزقة والإرهابيين الحدود إلى داخل سوريا قد أكده العديد من البلدان الغربية، التي لا تكترث كثيرا للظاهرة. وقالت إن وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة أفاد بأنه قد تم اعتقال شخصين في مطار هيثرو للاشتباه في توجههما إلى سورية للقيام بأعمال إرهابية مسلحة. وأردفت تقول إن وزير خارجية أستراليا قد حذر مواطني بلده من التوجه إلى سورية للمشاركة في القتال هناك. ثم قالت إنه كان من الأجدى بممثل ليختنشتاين أن يحذّر من مخاطر تهريب المرتزقة والجهاديين إلى سورية وأن يدعو الدول الداعمة لهؤلاء المرتزقة إلى الكف عن دعمهم بالمال والسلاح ووسائل الاتصال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.